ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

Received التسلم	Revised التعديل	Accepted القبول	ORCID حساب
2026-02-27	2026-04-12	2026-05-15	orcid.org/0009-0008-8278-5409

الضغوط التضخمية للدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي "دراسة تحليلية قياسية"

Inflationary Pressures of Domestic Public Debt in the Libyan Economy: An Econometric Study

سامي عمر ساسي[1]*، علي السائح حسين السائح[2]، عبد الفتاح أبوبكر سالم[3]

[1] الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

حساب (ORCID 0009-0008-8278-5409)

[2] قسم الاقتصاد، جامعة الجفرة ودان، ليبيا

حساب (ORCID 0009-0000-5883-1884)

[2] قسم الاقتصاد، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

حساب (ORCID 0009-0000-2286-2101)

Sami.s@staff.ou.edu.ly

Abstract

The research aims to identify the reality of inflation rates and levels of domestic public debt, and to explain the nature and strength of the relationship that could link the latter to inflationary pressures, using macroeconomic indicators and a chronology extending from 1985 to The study relied on a descriptive method of analysis to present theoretical frameworks and concepts, and to clarify the ideas put forward in economic literature and theory, in addition to what was stated in theoretical and applied studies that dealt with the subject of study by measurement and analysis. It also relied on the method of economic measurement, through the use of modern statistical and standard tools, tests and approaches. The study concluded with several results, the most prominent of which are : that the level of domestic prices is linked to a weak inverse and significant relationship with domestic public debt in the long term, and no significant relationship was proven between them in the short term.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

Keywords: *public debt, domestic consumer prices, domestic liquidity, inflationary pressures.*

ملخص

سعت الدراسة للتعرف على واقع معدلات التضخم ومستويات الدين العام المحلي، وتفسير طبيعة وقوة العلاقة التي يمكن أن تربط بين هذا الأخير والضغوط التضخمية، باستخدام مؤشرات اقتصادية كلية وسلسلة زمنية تمتد من عام 1985 إلى عام 2024، واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي لعرض الأطر والمفاهيم النظرية، وبيان الأفكار التي طرحت في الأدب والنظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى ما جاء في الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة بالقياس والتحليل، كما اعتمد أيضا على أسلوب القياس الاقتصادي، عبر استخدام أدوات واختبارات وطرائق إحصائية وقياسية حديثة، وخُلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أن مستوى الأسعار المحلية يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية ضعيفة مع الدين العام المحلي في الأجل الطويل، ولم تثبت أي علاقة معنوية بينهما في الاجل القصير.

الكلمات المفتاحية: *الكلمات المفتاحية: الدين العام- أسعار المستهلك المحلية- السيولة المحلية-الضغوط التضخمية.*

1. مقدمة

منذ مطلع ثمانينات القرن الفائت اصطدمت البلدان النامية بعدة عوامل سياسية، وأخرى اقتصادية، كانت ناجمة عن سوء استخدام واستغلال مواردها وامكاناته المتاحة، مما تسبب في اختلال العديد من مؤشراتها الاقتصادية، الأمر الذي دفع بتلك البلدان للبحث عن حلول وبدائل تمكنها من استمرارها في تمويل مسيراتها التنموية -لاسيما القروض- ذلك لسهولة هذه الأداة مقارنة بضغط الإنفاق أو زيادة الضرائب، غير أن هذه الأداة أصبحت فيما بعد تشكل أزمة حقيقية وعبء على اقتصاداتها، حيث ظلت بعض هذه البلدان تعاني من مشاكل متعددة بسبب الإفراط والتماد في اللجوء لسياسة الاقتراض لتمويل العجز المالي الحكومي.

وتعد مسألة تراكم مستويات الدين العام من أبرز المؤشرات التي تثير حالة من القلق والمخاوف على الاقتصاد القومي للدولة، لا سيما في أوساط المتخصصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، ذلك لما لها من مخاطر وانعكاسات غير مرغوب فيها على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي- مما يستدعي مراعاة تلك المخاطر، وأخذ الحيطة وتوخي الحذر عند اللجوء لسياسة القرض العام.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ويعاني الاقتصاد الليبي كغيره من الاقتصادات النامية، من عجز في موازنته العامة، نتيجة اعتماد هذه الأخيرة اعتمادا شبه كلي على إيرادات مورد ريعي أسعاره مرتبطة بالتقلبات في الأسواق الدولية، وما زاد من تلك المعناة استمرار تعويل الحكومة على الاقتراض لتعويض النقص في الإيرادات لتغطية نفقاتها، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع في حجم الدين العام –لاسيما- بعد عام 2011، حيث تنامى مستوى الدين العام المحلي بشكل دراماتيكي من نحو 2668 مليون دينار ليبي عام 2010، ليصل إلى نحو 41 مليار دينار ليبي عام 2015، ليبلغ نحو 84 مليار دينار ليبي عام 2020، (ديوان المحاسبة، 2020)، كما يشير التقرير المالي لسنة 2020 الصادرة عن وزارة المالية في حكومة الوفاق الوطني إلى بلوغ معدلات الدين العام إلى أكثر من 350% من حجم إجمالي الناتج المحلي، في الوقت الذي أوصت فيه منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي لعام 2012 بأنه يتوجب على الحكومات لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، خفض مستويات الدين العام إلى 50% من قيمة إجمالية الناتج المحلي(دلعاب ، وباللوازم، 2021: 3)، وأن الارتفاع عن هذه النسبة يشير إلى حالة من الانذار المبكر لوجود أزمات محتملة فيما يتعلق بالدين العام.

واللافت للنظر والمثير للقلق أن هذه الزيادة التي حصلت في حجم الدين العام في الآونة الأخيرة، رافقها صعود مستمر في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث ارتفع من نحو 105 في عام 2010 ليبلغ 150.1 عام 2015، ليواصل ارتفاعه في عام 2020 إلى 268.2، ليسجل في نهاية الفترة قيد الدراسة نحو 295.1 (المصرف المركزي، 2023)، وبالتالي فإن تمادِ الحكومة وإفراطها في اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عجز الموازنة، تنذر بعواقب وتداعيات سلبية، من شأنها أن تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

2.1. مشكلة البحث.

تزامنت عدة مشكلات اقتصادية في الاقتصاد الليبي بالآونة الأخيرة، ولعل أبرزها كان تراكم مستويات الدين العام، وتسارع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حالة القلق والترقب في أوساط المجتمع، إذ أن تنامي معدلات الدين العام من شأنه أن يولد أثارا مباشرة وغير مباشرة على معظم المتغيرات الاقتصادية ومنها معدلات التضخم، الأمر الذي قد ينعكس بشكل مباشر في ازدياد أعداد الفقراء، وعدم العدالة في

توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع، خاصة أصحاب الدخول الثابتة ومحدودي الدخل، ومن ثم تراجع مستويات المعيشة والرفاه الاقتصادي.

واستنادا إلى ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في صيغة التساؤل التالي: ما طبيعية وقوة العلاقة التي تربط بين الدين العام المحلي ومستوى الأسعار المحلية؟

3.1. أهداف البحث.

يسعي البحث إلى التعرف على واقع معدلات التضخم ومستويات الدين العام في الاقتصاد الوطني، وتفسير طبيعة وقوة العلاقة التي يمكن أن تربط بين هذا الأخير والضغوط التضخمية، والاستدلال على مسار هذه العلاقة، خاصة في ظل الاتجاهات التصاعدية التي تشهدها مستويات الدين العام في السنوات الأخيرة، ووجود حاجة ملحة لتقليص مستوياته، لتفادي التداعيات السلبية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي للدولة.

4.1. أهمية البحث.

يستمد البحث أهميته أولا: من أهمية موضوع الدين العام في الاقتصاد الليبي، وبلوغ مستوياته حدود غير اعتيادية - خاصة- في الآونة الأخيرة، ثانيا: من كونه يناقش موضوعا على قدر كبير من الأهمية باعتباره قضية محورية في الأدب الاقتصادي لا تزال مثار ومحل جدل واسع، ثالثا: إن استجلاء طبيعة وقوة ومسار العلاقة التي يمكن أن تؤثر بها مستويات الدين العام على معدلات التضخم، من شأنه أن تعطي صورة واضحة تساعد على تجنب الوقوع في فخ التداعيات والانعكاسات السلبية على العديد من مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي ومنها معدلات التضخم.

5.1. فرضية البحث.

تتلخص فرضية البحث في: أن الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي ترتبط بعلاقة إيجابية مع مستويات الدين العام المحلي.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

6.1. حدود البحث.

يقتصر الحد المكاني للبحث على الاقتصاد الليبي، أما الحد الزمني فينحصر في استخدام مؤشرات اقتصادية كلية وسلسلة زمنية تمتد من عام 1985 إلى عام 2024، ذلك أن هذه الفترة شهدت عدة تحولات في السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأزم الأحوال الاقتصادية لا سيما في السنوات العشر الأخيرة، فضلا عن توفر البيانات التي تفي بأغراض التحليل والقياس الاقتصادي.

7.1. منهجية البحث.

أُعتمد على أسلوب التحليل الوصفي، لعرض الأطر والمفاهيم النظرية، وبيان الأفكار التي طرحت في الأدب والنظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى ما جاء في الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة بالتقصي والتحليل، كما اعتمد أيضا على أسلوب القياس الاقتصادي، عبر استخدام أدوات واختبارات وطرائق إحصائية وقياسية حديثة تمثلت في: اختبارات "UNIT ROOT TESTS" و"أسلوب "AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG"، واختبارات "RESIDUALS DIAGNOSTIC TESTS".

8.1. هيكلية البحث.

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسة، تم في الأول: عرض الإطار العام للبحث، من خلال عرض مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيتها بالإضافة إلى حدوده ومنهجه، أما الثاني فخصص لاستعراض الإطار الفكري للمدارس الاقتصادية المتعلقة بموضوع البحث، فيما تناول المحور الثالث تحليل واقع الدين العام المحلي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، أما المحور الرابع فأفرد لقياس طبيعة وقوة ومسار الضغوط التي يمكن أن يؤثر بها حجم الدين العام على مستويات الأسعار المحلية، وينتهي البحث باستعراض النتائج والتوصيات.

2. الدراسات السابقة.

حازت مسألة تحليل ظاهرة الضغوط التضخمية لتراكم مستويات الدين العام، وتحديد طبيعة هذه الضغوط ومسار اتجاهها، في المدى الطويل والقصير، على قدر كبير من الاهتمام في الأدب والدراسات المهتمة بالشأن الاقتصادي، سواء كان ذلك على المستوى النظري، أم على المستوى التطبيقي، حيث تم التركيز في بعض هذه الدراسات على مناقشة وتحليل هذه الآثار على صعيد البلد الواحد، بينما ركز بعضها الآخر على عدد من البلدان، لكن من دون التوصل إلى نتائج حاسمة بالخصوص. ومن أبرز هذه الدراسات التي سعت للتحقق من تأثير الدين العام في التضخم باستخدام بيانات سنوية للفترة 1983- 2018 دراسة على غانا والتي أظهرت نتائجها وجود آثار تضخمية إيجابية وهامة لتراكم مستويات الدين العام (Aimola & Odhiambo, 2021). وتوافق مع هذا الرأي، نتائج عدد من الدراسات غطت فترات زمنية متباينة، باستخدام تقنيات القياس الاقتصادي الحديثة، حيث أفادت نتائج تقدير النماذج القياسية لهذه الدراسات بأن الدين العام يمارس أثرا إيجابيا وهاما على معدلات التضخم في الاقتصاد النيجيري في المديين الطويل والقصير، علاوة على ذلك فإن تكلفة الاقتراض تشكل عبئا كبيرا على الميزانية، ولتمويل عجزها، تضطر الحكومة إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة، ويؤدي تمويل هذا العجز إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع معدلات التضخم (Ezeanyeji.at.el,2019, Lbebi & Emmanuel, 2023, Marshal ,2020).

وبالمثل أقرت دراسة على باكستان غطت الفترة 1972-2009، بأن الدين المحلي وخدمة الدين المحلي يرفعان من مستوى الأسعار المحلية (Ahmad.et.al ,2012). وتماثلت مع هذه النتيجة، نتائج اختبارات القياس الاقتصادي التي توصلت إليها دراسة تقصت عن تأثير الدين العام على معدلات التضخم للمدة 1980-2020، في زمبابوي، حيث كشفت نتائجها عن وجود تأثيرات إيجابية طويلة وقصيرة الأجل للتغيرات التي تحدث في مستويات الدين العام على سلوك معدلات التضخم(Saungweme & Odhiambo, 2021) . كما سلمت بالنتيجة سابقة الذكر، دراسة على الهند، حيث أظهرت بأن نمو الدين العام له تأثير إيجابي على معدل التضخم (Kaur & Mukherjee, 2020). وتطابقت معها أيضا وإن كان بصورة جزئية، نتائج

دراسة أكدت على وجود تأثيرا إيجابيا وهاما للدين العام على التضخم، غير أن هذا الأثر اقتصر فقط على المدى الطويل في باكستان.(SIDDIQUI .ET.AL,2022)

وعلى غرار الدراسات سالفة الذكر، أشارت نتائج دراسة أجريت لتحليل وتقييم آثار الدين العام على النمو الاقتصادي والتضخم في مجموعة شملت 52 اقتصادا أفريقيا للمدة بين عامي 1950 و2012 إلى أن ارتفاع مستويات الدين العام تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في كافة اقتصادات الدول التي شملتها الدراسة (VEIGA, FERREIRA-LOPES, & SEQUEIRA, 2016). وأيدت هذه النتيجة، نتائج دراسة أجريت على 60 دولة نامية ضمت 27 اقتصادا أفريقيا و22اقتصادا آسيويا، و11 اقتصادا من أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1990-2014، أوضحت بأن الدين العام يؤثر إيجابيا وبشكل ملحوظ على التضخم، مما يعني أن ارتفاع الدين العام في حالة اقتصادات الدول النامية يسبب التضخم، ومع ذلك فإن الحكومات في هذه البلدان لا تستطيع التخلي عن اقتراض الديون لتمويل العجز المالي التي تعاني منه موازنتها العامة (BON,2015). ولم تعترض على النتيجة السابقة، نتائج دراسة أثبتت وجود علاقة إيجابية مهمة بين الدين العام وظاهرة التضخم في اقتصاد كل من (كوسوفو ومقدونيا)، (MEHMETI & DEDA,2022). كما لاحظت دراسة أعدت لبحث العلاقة بين التضخم والديون المحلية في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وقسمت الدول التي خضعت للتحليل إلى ثلاث مجموعات، تضم المجموعة الأولى المكسيك والبرازيل، وتركيا، ووجدت بأن هذه الدول الناشئة تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، بينما تضم المجموعة الثانية كل من بلجيكا، وكندا واليابان، وهي دول تتميز بمعدلات تضخم منخفضة وتكاليف اقتراض منخفضة، أما المجموعة الثالثة، تضم البرتغال واليونان، وإسبانيا، وهي دول تشهد معدلات تضخم منخفضة ونسب دين محلي مرتفع إلى الناتج المحلي الإجمالي وتكاليف اقتراض منخفضة، لاحظت إن المجموعة الأولى لا يمكن تجنب القول بأن الدول الأقل مناعة للازمات الاقتصادية لا تتأثر بشكل كاف بارتفاع كلفة الدين المحلي، أما في الدول المتقدمة في المجموعتين الثانية الثالثة أنه على الرغم من استخدامها بشكل كبير للاقتراض المحلي فإن المصداقية والاستقرار المالي تلعب دورا حاسما في تحقيق استقرار الأسعار (BILDIRICI & ERSIN,2007).

وعلى عكس الدراسات السابق ذكرها، فقد توصلت دراسة على الاقتصاد الغاني وأخرى على الاقتصاد السيريلانكي إلى وجود علاقة سلبية بين الدين العام والتضخم، مما يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير حكيمة لإدارة الدين العام، ويفضل الدين المحلي على مصادر الاقتراض الخارجية حيث يمثل تحوطا محتملا ضد مخاطر التضخم (Saani, Abdulai & Salifu,2024, Thahara & Washima, 2019). كما لاحظت وجود أدلة مماثلة إلى حد ما، دراسة على الاقتصاد النيجيري، حيث بينت أن للدين العام تأثير سلبي وهام على التضخم في المدى القصير لكن هذا الأثر غير مهم على المدى الطويل وأن المستوى الأمثل لعتبة الدين العام للتضخم هو 17.35% (E;ong,et. alm 2025).

أما فيما يتعلق بالدراسات التي قسمت الدين العام إلى (محلي وأخر خارجي) لتحديد أثر كل منهما على ظاهرة التضخم، فقد أكدت نتائج دراسة أعدت على مصر بهدف تقدير الأثر التضخمي للدين المحلي والدين الخارجي على وجود علاقة طردية ومعنوية بين الدين المحلي ومعدلات التضخم في الأجلين الطويل والقصير، بينما اقتصرت العلاقة الطردية بين الدين الخارجي ومعدل التضخم على الأجل القصير فقط (العدل، 2024). في حين وجدت دراسة على نيجيريا بأن تضخم مؤشر أسعار المستهلك يرتبط ارتباطا إيجابيا قويا بالدين المحلي، بينما يرتبط ارتباطا إيجابيا ضعيفا بالدين الخارجي (Odior & Arinze, 2017)، كما ذهبت دراسة إلى القول بأن الدين المحلي والدين الخارجي في ماليزيا يرتبطان ارتباطا إيجابيا وقويا بمعدلات التضخم (Yien.et.al 2017).

وفي ذات السياق اختلفت عن نتائج الدراسات المشار إليها أعلاه، دراسة ناقشت اتجاهات العلاقة بين الدين العام المحلي والدين الخارجي ومسار ظاهرة التضخم في العراق خلال المدة 2004-2020، حيث أفصحت عن وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين الدين (المحلي والخارجي) والتضخم، وانتفاء إي علاقة في الأجل الطويل، نظرا لارتباط الأخير بأسعار الصرف في العراق، كما أن سعر الصرف الثابت يحد من تأثير ارتفاع عرض النقد نتيجة الاقتراض العام، وبالتالي استقرار مستويات الأسعار نظرا لأن معظم الطلب المحلي على السلع يغدى بالسلع المستوردة من الخارج (طعمة، والخفاجي، 2022). كما لوحت نتائج دراسة أجريت على الاقتصاد التنزاني إلى أن إجمالي رصيد الدين على المدى الطويل يرتبط بعلاقة سلبية مع

الضغوط التضخمية طويلة الأجل، ومع ذلك على المدى القصير للدين الخارجي تأثير إيجابي على التضخم، على الرغم من أن الدين الخارجي العام يؤثر سلبا على التضخم، إلا أن الدين الخارجي والمحلي الخاص يؤثران إيجابيا على التضخم في المدى الطويل ، لذلك للسيطرة على التضخم الناتج عن الدين العام ينبغي على الحكومة الاعتماد على الاقتراض الخارجي بدلا من الاقتراض المحلي، كما ينبغي عليها مراقبة الدين الخارجي الخاص، نظرا لأنه يسبب ضغوطا تضخمية (Joseph & Mbise, 2025).

في المقابل تنفي طائفة من الدراسات الأخرى، وجود أي أثر تضخمي للدين العام، حيث خلُصت دراستين إلى عدم وجود تأثير للدين العام على التضخم على المدى الطويل والقصير، مما يعني أن التضخم في نيجيريا قد يكون مدفوعا بعوامل أخرى غير الدين العام، (Okafor,et.al, Akingbade U, Odhiambom2021) 2021.

وفي إطار العلاقة غير المباشرة بين الدين العام ومعدلات التضخم، فقد برهنت دراسة حاولت قياس تأثير العجز المالي على التضخم باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2002-2017، على وجود تأثير إيجابي طويل الأجل للعجز المالي على التضخم في ناميبيا (Eita, at.elm 2019). ولم تحتج على هذه النتيجة، ما توصلت إليه دراسة أعدت على غانا وأخرى على إيران، حيث كشفت نتائجهما عن وجود علاقة إيجابية وهامة على المديين القصير والطويل بين العجز المالي والتضخم، لذلك كان ينبغي على الحكومة السعي إلى تقليل العجز المالي وتمويل معظمه من مصادر خارجية وأساليب غير مصرفية مثل إصدار السندات في السوق المالية الأجنبية، نظرا لانخفاض آثار الاقتراض غير المصرفي على التضخم. (Obeng & Abotsi, 2024, Mehdi, Reza, 2011).

وهذا ما أقرت به أيضا دراسة وجدت أن عجز الموازنة يشكل ضغطا تضخميا في المديين الطويل والقصير بالاقتصاد التركي (ŞAHİN,2019). ولم ترفض النتائج سالفة الذكر، دراستين على مصر، حيث خلُصت نتائجهما إلى وجود علاقة طردية في الأجلين الطويل والقصير بين عجز الموازنة والتضخم، مما يعني أن زيادة عجز الموازنة تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم (الشاذلي، وآخرون،2023، موسى 2021)، وانسجمت بشكل جزئي مع نتائج الدراسات آنفة الذكر، نتائج دراستين على الجزائر وأخرى على زامبيا،

حيث أفادت نتائجهما بوجود آثار جوهرية موجبة قصيرة الأجل للعجز في الموازنة العامة على التضخم، إلا أن هذه الآثار الجوهرية تلاشت في الأجل الطويل (قسميوري، وهادية، ونريمان، 2020، عبد الكريم، 2022، Bulawayo, Chibwe & Seshamani,2018). بينما برهنت نتائج دراسة إحداها أعدت على الاقتصاد المصري والأخرى على الاقتصاد الأوغندي، على انتفاء وجود أثر موجب لكنه غير مباشر للدين العام أو عجز الموازنة العامة على معدل التضخم، وذلك عبر قناتي عرض النقود وسعر الصرف الاسمي (أحمد، والسيد، البرماوي، 2023 Ssebulime & Edward,2019).

لكن من زاوية أخرى، كشفت نتائج دراستين على الاقتصاد الجزائري عن وجود علاقة عكسية طويلة وقصيرة الأجل بين العجز في الموازنة ومعدل التضخم، مما يدل على أن التضخم في الجزائر ليس تضخما نقديا فحسب، وإنما هو تضخم راجع لأسباب هيكلية كضعف الجهاز الإنتاجي، وخارجية نتيجة لشدة تابعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي، مما يجعله عرضة للتقلبات التي تنشأ في الأسواق العالمية، وبذلك يكون عرضة للتضخم المستورد، وبالتالي فالاعتماد على موارد ميزانية الدولة كمصدر للتمويل، يجعل من السياسة المالية القناة المثلى التي تلجأ إليها الدولة في ضبط معدلات التضخم (صيد،2021، مكيد، وعشيط،2017). في حين فندت دراستين إحداها أجريت على العراق والأخرى طبقت على الجزائر، وجود أي تأثير معنوي لعجز الموازنة في معدلات التضخم (الدوسكي، وحسن، وأمين، 2021، العيد،2012).

وعلى صعيد الحالة الليبية، أوضحت دراسة أعدها (الحويج،2025) بهدف قياس أثر الدين العام المحلي على مستوى التضخم في الاقتصاد الليبي خلال المدة 1973-2021 بأن الدين المحلي يمارس أثرا إيجابيا على مستويات التضخم في الأجل الطويل، ويرتبط في الوقت ذاته بعلاقة سببية تسري منه باتجاه معدل التضخم. كما أفادت دراستين استقصت العلاقة بين عجز الموازنة العامة وظاهرة التضخم، بأن عجز الموازنة له أثر موجب على معدلات التضخم، سواء في الأجل الطويل أو القصير (الحوتة،2017، الحوتة، 2021).

1.2. التعقيب على الدراسات السابقة.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

في ظل تعدد الدراسات السابقة، التي أجريت على أنظمة اقتصادية تختلف من حيث تقدمها وتأخرها، وتضارب نتائجها، وإن كان الشطر الأعظم منها يؤكد على العلاقة الطردية بين الدين العام وظاهرة التضخم، إلا أن هناك جزء أخر من تلك الدراسات أقر بوجود علاقة عكسية، في حين ينفى طيف آخر وجود هذه العلاقة، مما يشير إلى أن هذه العلاقة لا تزال مثارا للنقاش والجدل ومحلا للتقصِ والقياس، لذلك تعد الدراسة الحالية استكمالا للدراسات السابقة التي أسهمت في تسليط الضوء على أهمية دراسة العلاقة بين الدين العام وظاهرة التضخم، وتم الاطلاع عليها والاستفادة منها في إثراء الجزء النظري، واختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسي للدراسة، غير أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في عدة نواحي، أبرزها: أنها تتناول فترة زمنية حديثة وأطول نسبيا وفقا لآخر البيانات المتاحة، بالإضافة إلى أنها اعتمدت على أسلوب التحليل الوصفي لوصف وتحليل واقع الظاهرة محل الدراسة، وصياغة نموذج قياسي يتضمن متغيرات إضافية أهملتها أو أغفلتها الدراسات التي تناولت الحالة الليبية على صعيد العلاقة المباشرة بين الدين العام ومستوى الأسعار المحلية، فضلا عن استخدام أدوات واختبارات وطرائق إحصائية وقياسية حديثة نسبيا للوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

3. الإطار الفكري للمدارس الاقتصادية حول الضغوط التضخمية للدين العام.

حاولت في هذا السياق المدارس الاقتصادية أن تفسر طبيعة العلاقة التي تربط الدين العام بالتضخم، ومدى خطورة الاعتماد على الدين العام كمصدر من مصادر الإيراد العام، ويمكن تلخيص أبرز أفكار وأراء تلك المدارس على النحو التالي: (ساسي، 2025).

1.3. رؤية المدرسة الكلاسيكية.

عارض الاقتصاديين الكلاسيك لجوء الدولة إلى الاستدانة، إلا في حالات الحروب والكوارث الطبيعية، ذلك لإيمانهم الشديد بحيادية الدولة ورفضهم لتدخل الأخيرة في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الدين العام، لاعتقادهم بأن الدين العام يشكل عبء على الاقتصاد ويخل بالتوازن التلقائي عند مرحلة التوظف الكامل، حيث يرى أصحاب هذه المدرسة بأن الدين العام يؤدي إلى توجيه أموال القطاع الخاص التي كانت

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) 1 المجلد 20/ العدد
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

معدة لغرض الاستثمار نحو القطاع العام، وهذه الأموال سيتم إنفاقها بصورة استهلاكية، وهذا من شأنه أن يبطئ النمو الاقتصادي ويرفع من أسعار الفائدة، مما يؤثر سلبا على حجم الاستثمار ويفضي في النهاية إلى زيادة حدة التضخم.

2.3. رؤية المدرسة الكنزية.

أكدت الأفكار الكنزية على أهمية دور الدين العام في الاقتصاد القومي بوصفه أحد الوسائل المالية الثلاث التي يمكن للحكومة اللجوء إليها، وهذه الوسائل تتمثل في: النفقات الحكومية، والضرائب، والدين العام، فالعجز الذي يتم تمويله من خلال السندات الحكومية يفترض أنه يعزز النشاط الاقتصادي عبر الإنفاق الحكومي الذي يعمل على إنعاش الطلب الكلي، مما يحفز المستثمرين على الاستثمار عند أي مستوى من مستويات أسعار الفائدة، فيعزز النمو الاقتصادي، مقابل ارتفاع طفيف في الأسعار. أما في الأجل الطويل فقد أيدت أفكار المدرسة الكنزية أفكار المدرسة الكلاسيكية، حيث ترى أن الدين العام يخفض من التراكم الرأسمالي ويقلل من الإنتاجية، كما يخفض من الاستثمار عبر إنقاص حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد، أو رفع أسعار الفائدة على الاقتراض العام طويل الأجل. مما يترتب عنه زيادة معدلات التضخم.

3.3. رؤية المدرسة النقدية.

تتلخص أفكار أصحاب هذه المدرسة في أن التضخم الناجم عن وجود عجز في الموازنة العامة يتوقف على طريقة تمويل هذا العجز، فإذا كان هذا العجز يتم تمويله عن طريق توليد النقود فإنه بلا شك سيفضي إلى التضخم، أما إذا كان التمويل يتم عبر الاستدانة من قبل الجمهور فسيسفر عنه ضغوط تضخمية ضئيلة، ومع ذلك فإن أثرها الرئيس سينعكس في ارتفاع أسعار الفائدة (موسى،2021).

4. واقع وتطور مستويات الدين العام ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

يعد الدين العام من المؤشرات الاقتصادية الهامة، بوصفه يعبر عن إجمالي الالتزامات المالية التي تتعهد بها حكومة أي دولة، سواء كانت هذه الالتزامات في صورة أودون خزانة أو أوراق مالية أخرى تم الحصول

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

عليها من مصادر محلية أو أجنبية، ويعتبر إصدار هذا الدين أداة مالية لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تعول عليها الحكومة في تغطية نفقاتها وسد أي عجز يظهر في الميزانية السنوية.

ولتقييم مدى ثقل هذا العبء المالي، لا ينظر في العادة إلى قيمة الدين بشكل مطلق، بل يقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ومن خلال هذه النسبة يمكن تحليل قدرة الدولة على خدمة وسداد ديونها مقارنة بحجم اقتصادها الكلي، ما يقدم صورة أكثر وضوحا وواقعية عن الوضع المالي للدولة.

وتظهر البيانات الظاهرة في (الجدول 1) أن الدين العام كان يمثل حوالي 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980، ثم ارتفع ليصل إلى حوالي 10.2% عام 1985، ليسجل 84.5% في عام1995، ثم بدأ الدين العام كنسبة من الناتج المحلي في الانخفاض بشكل تدريجي بدأ من العام 2000، حتى وصل إلى 2.6% في العام 2010، ويعزى هذا الانخفاض في مستويات الدين العام خلال هذه الفترة إلى التحسن الذي شهدتها معدلات النمو ومعظم مؤشرات الاقتصاد الكلي. ليعاود الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع مجددا ويصل أقصاه في العام 2020 إذ سجل في الدين العام هذا العام ما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود هذا الارتفاع المتواصل في الدين العام بدأ من عام 2011 وحتى نهاية فترة الدراسة، إلى تعثر القطاعات الاقتصادي وعدم استقرارها، مما أفضى إلى تراجع في معدلات النمو، وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع في العجز الداخلي والخارجي، وتآكل الاحتياطي النقدي، وتراجع قيمة العملة المحلية وتدهور القوة الشرائية.

أما بالنسبة لتطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، يتضح من النظر إلى (الجدول 1) بأن المعدل السنوي للتضخم ارتفع ارتفاعا كبير ما بين عامي 2010 و2011 حيث ارتفع من نحو 2.4%عام 2010 إلى نحو 15.9%عام 2011، ويعود هذا الارتفاع الكبير في أسعار كافة السلع والخدمات إلى التداعيات التي صاحبت الأحداث والاضطرابات السياسية التي ألقت بظلالها على البلاد في تلك الفترة، والتي أدت إلى النقص في المعروض السلعي والخدمي، ونزوح الكثير من الأسر الليبية إلى مناطق متعددة داخل وخارج البلاد بفعل تردي الأوضاع الأمنية وتزايد حدة الاقتتال والصراع الأهلي.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

هذا وقد واصل معدل التضخم السنوي ارتفاعه خلال عام 2015 ليصل إلى نحو 9.8 % بعد أن سجل تراجعا في عام 2014 حيث بلغ نحو 2.4%، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار أغلب فقرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك الناجم عن تدني المعروض منها في الداخل والتعويل على الاستيراد لسد حاجة السوق المحلي، وأن هذه السلع المستوردة تتسم بارتفاع أسعارها ، فنقلت عدوى التضخم الخارجي إلى الاقتصاد المحلي، فضلا عن ارتفاع الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الجاري، ليزداد معدل التضخم في الاقتصاد الليبي بسرعة في عامي 2016 و2017، حيث قفز من 9.8 %عام 2015 إلى 25.9%عام 2016، ليبلغ ذروته في عام 2017 ويسجل مستوى غير مسبوق يقدر بنحو 28.5%، ويعزى هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد، بالإضافة تراجع قيمة العملة الوطنية، فضلا عن تدني إنتاج النفط وتصديره، الذي رافقه شيء من الركود في الأسواق الدولية، علاوة عن حدوث انقسام في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، مولت ميزانيتهما إلى حد كبير عبر الاقتراض من الجهاز المصرفي، ليتراجع بعد ذلك معدل التضخم السنوي ويصل إلى نحو 2.4% في آخر الفترة، غير أن هذا الرقم غير دقيق إذ يؤكد عالم الاقتصاد الامريكي "ستيف هانكي" المهتم باقتصادات الدول النامية بأن معدل التضخم بالاقتصاد ليس كما يقدمه صناع القرار في الاقتصادي الليبي، حيث يؤكد أنه 24 ضعف المعلن عنه، حيث بلغ نحو 36% عام 2024.

أما عن العلاقة بين الدين العام والتضخم، فقد كانا يتحركان في الاتجاه ذاته في معظم الفترة طرديا، حيث يلاحظ أنه في الفترة من عام 1975 إلى عام 1980 انخفض التضخم من نحو 10.13% إلى 9.9% كما تراجع كذلك الدين العام كنسبة من الناتج المحلي في الفترة نفسها من حوالي 13.4% إلى 2.9%، أيضا في الفترة 1981 إلى 1985 انخفضت معدلات التضخم انخفاضا طفيف من 9.7% إلى 9.2% يلاحظ أيضا أن الدين العام كنسبة من الناتج المحلي انخفض هو الأخر في نفس الفترة من نحو 13% إلى 10%، أما في الفترة من 1986 إلى 1990 يلاحظ أن معدلات التضخم زادت من حوالي 3.2% إلى ما يقرب من 8.6% صاحبته أيضا في الفترة ذاتها زيادة بالدين العام كنسبة من الناتج المحلي من 9.4% تقريبا إلى حوالي 47.6%، كذلك في الفترة من 1991 إلى 2000 تراجع معدل التضخم من 11.7% إلى 2.9-% انخفاض أيضا في نفس الفترة بالدين العام كنسبة من الناتج المحلي من 47.7% إلى 30.2%. أما في الفترة من 2001 إلى 2005 في الوقت

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الذي زاد فيه معدل التضخم من 9.5- % إلى 2.6% سجلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في الفترة نفسها تراجعا من حوالي 28.3% إلى نحو 11.4 %، كما يلاحظ أيضا أن معدل التضخم ارتفع في الفترة 2006 إلى 2010 من 1.5% إلى 2.4% زادت ايضا نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من نحو 0.44% إلى حوالي 2.6%، كذلك في الفترة من 2011 إلى 2017 زاد معدل التضخم من حوالي17.2% إلى ما يقرب من 26% رافقته أيضا زيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من نحو 3% إلى حدود 58%.

(الجدول 1): تطور الدين العام ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم
1980	10553.8	306.1	2.90	9.9
1985	7852.1	798.2	10.17	9.2
1990	8246.9	3928.1	47.63	8.6
1995	10672.3	5180.3	48.54	10.9
2000	17620.2	5320.8	30.20	-2.91
2005	67047.3	7644.0	11.40	2.6
2006	85823.2	380.0	0.44	1.5
2007	94339.2	465.0	0.49	6.2
2008	115827.8	1090.0	0.94	10.4
2009	82732.7	2152.0	2.60	2.4
2010	103982.1	2668.0	2.57	2.4
2011	68592.5	2023.0	2.95	17.2
2012	131841.2	289036	219.2	6.7
2015	74477.5	40882.7	54.89	9.8
2016	74652.7	46559.3	62.37	25.9
2017	99496.2	57849.4	58.14	25.8
2018	112250.0	62371.6	55.56	13.6
2019	104180.7	57400.7	55.10	-2.2
2020	69931.0	84107.0	120.3	1.4

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية خلال الفترة (1966-2024).

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017).

- ديوان المحاسبة، التقرير السنوي العام، أعداد مختلفة.

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير الاقتصادي، أعداد مختلفة.

5. الجانب القياسي.

تهدف هذه الجزئية من الدراسة إلى قياس وتحديد طبيعة وقوة أثر العلاقة التي تربط الأسعار المحلية بالدين العام المحلي، وذلك من خلال توصيف نموذج الدراسة، وتحديد متغيراتها، والأدوات والاختبارات والطرائق الإحصائية والقياسية المستخدمة، وذلك عبر تقسيم هذه الجزئية إلى الآتي:

1.6. تحديد وصياغة النموذج القياسي.

اعتمادا على ما جاء في الأدبيات الاقتصادية، وعلى غرار ما ورد في الدراسات السابقة- كدراسة (العدل، 2024، Aimola, Akingbade U.; Odhiambo, Nicholas M,2021، Ahmad, Muhammad Javed, Sheikh, Muhammad Ramzan, Tariq, Khadija,2012)، التي تناولت موضوع البحث بالتحليل والتقصي والقياس، ونوقشت أبرز نتائجها في هذه الدراسة، تم تحديد المتغيرات والمؤشرات التي سيتضمنها نموذج الدراسة وهي: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Cpi)، معدل النمو في السيولة النقدية بمعناه الضيق (Dm_1)، سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (Exr)، الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Dbg) ، بالإضافة إلى المتغير الوهمي الذي يعبر عن الصدمات السياسية والأمنية (D_1) ، حيث إن هناك فترتين تم العمل عليها الفترة الأولى التي لا توجد فيها أزمة سياسية ولا فوضى أمنية أخذت القيمة (0)، والفترة الثانية التي يوجد فيها أزمة سياسية وفوضى أمنية، وأخذت القيمة (1). وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة وفقا للصورة التالية:

$$Cpi = F(Dbg, Exr, Dm_1, D_1) \dots\dots\dots\dots (1)$$

$$Cpi = \alpha_0 + \alpha_1 Dbg + \alpha_2 Exr + \alpha_3 DM_1 + \alpha_4 D_5 \dots\dots (2)$$

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

2.6. تقدير النموذج القياسي.

سيتم في هذه الجزئية، تقدير نموذج الدراسة باستخدام الأدوات والاختبارات والطرائق الإحصائية والقياسية التالية:

1.2.6. اختبارات السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة " Unit Root Tests".

يستعرض (الجدول 2) رتب استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الواردة في نموذج الدراسة، وذلك وفقا لنتائج اختبار ديكي –فوللر المطور (Augumented Dıckey –Fuller)، اختبار كفياتكوفسكي-فيليبس-شميت-شين (Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin)، والتي أظهرت نتائجهما استقرار السلاسل الزمنية لمتغير الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متغير معدل النمو في السيولة النقدية، في صيغتها الأصلية، وأن السلاسل الزمنية لباقي المتغيرات قيد الدراسة استقرت بعد أخذ الفرق الأول، مما يحقق شرط تطبيق نموذج " ARDL".

(الجدول 2): يوضح ملخص ا لنتائج اختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests "

Order of Integration	المتغير في الفرق الأول (I_1)		المتغير في صورته الأصلية (I_0)		Variables
	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	
Augumented Dıckey –Fuller (ADF)					
(I_1)	-4.282776 -) (3.536601	-3.885312 (-2.943427)	-0.830278 (-3.536601)	0.939622 (-2.943427)	Cpi
(I_0)	-------	-------	-5.974226 (-3.529758)	-5.817740 (-2.938987)	Dbg
(I_0)	-------	-------	-5.743756 (-3.529758)	-5.699871 (-2.938987)	Dm_1
(I_1)	-6.231950 -)	-5.960502 (-2.941145)	-1.243119 (-3.529758)	0.281249 (-2.938987)	Exr

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) 1 المجلد 20/ العدد
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

	(3.533083				
Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin(KPSS)					
(I_1)	0.137520 0.146000) (	0.348439 (0.463000)	0.166461 (0.146000)	0.655037 (0.463000)	Cpi
(I_0)	-------	-------	0.101510 (0.146000)	0.240915 (0.463000)	Dbg
(I_0)	-------	-------	0.100320 (0.146000)	0.133946 (0.463000)	Dm_1
(I_1)	0.100010 0.146000) (	0.252025 (0.463000)	0.131609 (0.146000)	0.682977 (0.463000)	Exr

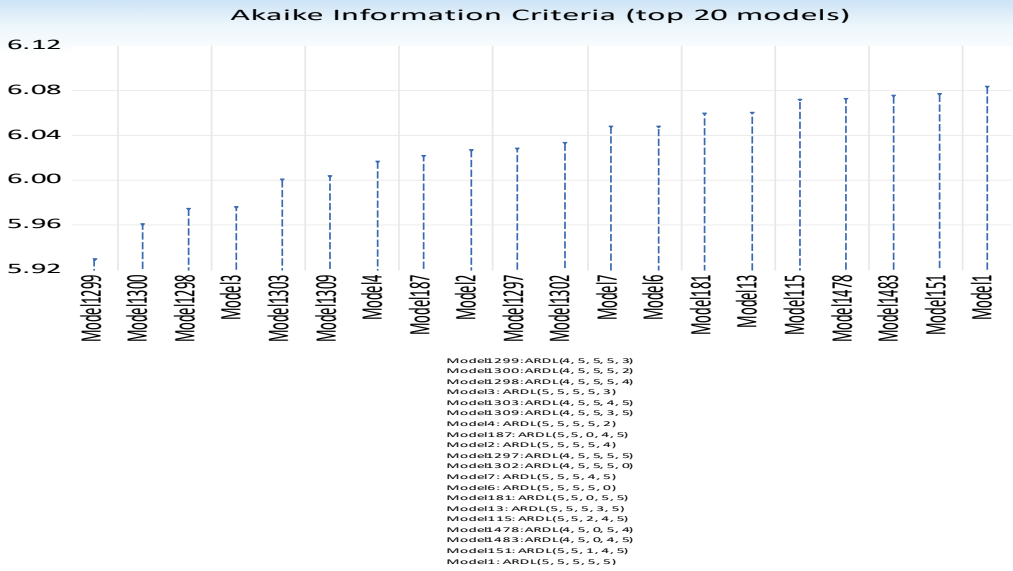
المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثون بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

ملاحظة: الأرقام بين الأقواس تمثل القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%

2.2.6. تحديد فجوة التباطؤ المثلى "Lag Order Selection Criteria".

تعتبر فترات الإبطاء المثلى للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة الأساس الذي يبنى عليه نموذج " Autoregressive Distributed Lag"، لذلك يتعين قبل تقدير نموذج الدراسة، تحيد فترة التباطؤ الموزعة للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، حيث يتم تحديد فترات التباطؤ المثلى لمتغيرات النموذج من خلال تحليل "Lag Order Selection Criteria" اعتمادا على معياري أكايك " AIC"وشوارتز "SC"، وفي هذا الصدد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد " ARDL- UECM". وبالاعتماد على معيار "AIC" أظهرت نتائجه المبينة في الشكل (1) أن فترة الإبطاء الزمني المثلى للنموذج قيد الدراسة هي: 4 فترات إبطاء لمتغير " Cpi"، 5 فترات لمتغير"Dbg "، 5 فترات لمتغير "Dm1"،5 فترات لمتغير "Exr"، 3 فترات لمتغير"D1".

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science



"الشكل 1" يوضح نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج "ARDL" المقترح وفقا لمعيار "AIC"

المصدر: مخرجات برمجة Eviews.12

3.2.6. اختبارات قياس جودة النموذج إحصائيا " Residuals Diagnostic Tests".

لاستكمال خطوات التحليل ودراسة علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، هناك عدة اختبارات قبلية هامة يتحتم إجراؤها للتأكد من أن النموذج مستوفٍ لعدد من المعايير القياسية الخاصة بحد الخطأ وخالٍ من مشاكل القياس، من أبرز هذه الاختبارات: اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي " Autocorrelation"عبر اختبار " Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test "، اختبار عدم ثبات التباين "Heteroskedasticity Test " من خلال اختبار " ARCH"، اختبار التوزيع الطبيعي " Normal distribution test" من خلال اختبار إحصائية " Jarque –Bera ". وبإجراء كافة الاختبارات آنفة الذكر، الظاهر نتائجها في (الجدول 3) تبين أن النموذج خالٍ من أية مشاكل قياسية وأنه مستوفٍ للمعايير الإحصائية الخاصة بحد الخطأ.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

(الجدول 3): يوضح نتائج اختبارات سلسلة البواقي "Residuals Diagnostic Tests"

Residuals Diagnostic Tests	F- test	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.306643	0.7468
Heteroskedasticity Test: ARCH	1.264040	0.2726
Jarque –Bera	0.251028	0.882043

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثون بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

4.2.6. اختبار التكامل المشترك عبر نهج اختبار الحدود "Bounds Testing Approach".

للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغير "Cpi" كمتغير تابع، والمتغيرات التفسيرية من عدمها، تم في هذا الاطار إجراء اختبار الحدود "Bounds Test" المعتمد على تحليل " PSS F-Test" ومن خلال تقدير إحصائية فيشر "F-statistic" ومقارنتها بالحدود العليا والدنيا عند مستويات المعنوية الإحصائية المختلفة، تبين أن قيمة إحصائية "F" المحسوبة أكبر من الحدود الجدولية الحرجة المناظرة لها عند كافة مستويات المعنوية الإحصائية، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الدين العام، نمو المعروض النقدي، سعر الصرف، الأزمة السياسة والاضطرابات الأمنية.

(الجدول 4): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك "F- Bounds Test"

Null Hypothesis : No levels relationship F-Bounds Test				
Test statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic : n=100				
F-statistic	7.72	%10	2.2	3.09
K	4	%5	2.56	3.49
		%2.5	2.88	3.87
		%1	3.29	4.37

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثون بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12.

5.2.6. تقدير العلاقة في الأجل الطويل "Estimation The Long Run Relationship".

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

بناءً على نتائج اختبار "F- Bounds Test "الواردة في (الجدول 4) تم تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق اختبار"ARDL "بين المتغير التابع "Cpi "والمتغيرات التفسيرية "Dbg, Dm_1, Exe, D_1"، وتم الحصول على النتائج المبينة في (الجدول 5).

(الجدول 5): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل Estimation The Long Run Relationship

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prop
Dbg	-0.649427	0.320504	2.026272	0.0773
Dm_1	2.227817	0.671217	-3.319069	0.0106
Exr	-72.13725	16.04902	4.494807	0.0020
D_1	-21.13056	13.39455	1.577549	0.1533
C	29.56916	14.58970	2.026715	0.0772

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثون بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

يتضح من النتائج الظاهرة في (الجدول 5) ما يلي:

- وجود علاقة عكسية ومعنوية ضعيفة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، بحيث إذا زاد الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فإن معدل التضخم يتناقص بنسبة 0.64% عند مستوى معنوية إحصائية 10%. وتشير هذه النتيجة إلى أن ليبيا ذات مستويات مديونية عالية وأسواق مالية أقل نموا، وأن التضخم في الاقتصاد الليبي ليس تضخما نقديا فحسب بل قد يكون راجع لأسباب هيكلية كعدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، وأخرى خارجية ناتجة عن شدة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الخارجي، واعتماد الطلب المحلي على المعروض الأجنبي من السلع، أي أن التضخم في ليبيا مدفوعا بعوامل أخرى غير الدين العام. كسعر صرف العملة المحلية ونمو المعروض النقدي.
- وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل النمو في السيولة النقدية على المدى الطويل، مما يفيد بأن الزيادة في معدل النمو في السيولة النقدية بنسبة 1%

تسهم في تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 2.2 %على المدى البعيد، عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ويشير الأثر الموجب للمعروض النقدي على التضخم إلى أن التضخم في ليبيا يعود إلى الإفراط في المعروض النقدي وهو ما يتوافق مع ما تفترضه النظرية الكلاسيكية والنقدية التي تعتبر عرض النقود سببا رئيسا للتضخم.

- وجود علاقة عكسية قوية ومعنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر صرف الدينار الليبي في المدى الطويل، بحيث إنه إذا تراجعت قيمة الدينار بنسبة 1% مقابل الدولار الأمريكي سيؤدي مباشرة إلى حدوث زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (ارتفاع التضخم)، بنحو 72 %، عند مستوى دلالة إحصائية لا تتجاوز1%، وبالتالي يمكن إرجاع الزيادة في معدل التضخم في ليبيا إلى زيادة تكلفة الواردات من السلع الأساسية وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج من الخارج خاصة وأن ليبيا بلد منفتح على الخارج بدرجة كبيرة، يعتمد في توفير جل احتياجاته على الاستيراد من الخارج، ومعظم صادرته من المواد الخام تتحدد أسعارها في الأسواق الدولية، مما يولد ضغطا على مستوى الأسعار محليًا ويزداد معدل التضخم، نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الليبي.
- لم تثبت معنوية العلاقة في الأجل الطويل بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأزمة السياسية والاضطرابات الأمنية.

6.2.6. تقدير العلاقة في الأجل القصير "Short-term relationship assessment".

باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ "ARDL Error Correction Regression" تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، والحصول على النتائج الواردة في (الجدول 6) والتي أتضح من خلالها ما يلي:

- تأثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك إيجابيا بفترات إبطائه الأولى والثالثة وعكسيا بفترة إبطائه الثانية.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

- لم تثبت وجود علاقة معنوية بين " Cpi"وبين الدين العام المحلي للعام الحالي، وتوجد علاقة عكسية معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفترات الإبطاء الأولى والثانية والثالثة والرابعة للدين العام "DBG"، وقد يعزى ذلك إلى أن حجم الدين العام ذات مستويات عالية وعدم مواكبة السوق المالي للتطور والنمو.
- توجد علاقة طردية معنوية في الأجل القصير بين" Cpi"ومعدل النمو في السيولة النقدية " Dm_1"، وتكون معنوية عكسية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل النمو في السيولة النقدية بالنسبة لفترات الإبطاء الأولى والثانية والثالثة والرابعة.
- لم تثبت وجود علاقة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر صرف الدينار الليبي، وتوجد علاقة معنوية وهامة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر صرف الدينار الليبي تكون طردية بالنسبة للفترة الأولى وعكسية بالنسبة للفترة الثانية والثالثة والرابعة.
- لم تثبت وجود علاقة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك " Cpi"والمتغير الوهمي كممثل عن الأزمة السياسية والفوضى الأمنية، وتكون علاقة عكسية معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومتغير الأزمة السياسية والفوضى الأمنية بالنسبة لفترة الإبطاء الأولى.
- ظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة، وبقيمة أقل من الواحد (-0.53) وبمعنوية إحصائية عالية لم تتجاوز 1% مما يشير إلى تحقق الشرط الكافي واللازم، ويدعم وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وأن حوالي 53% من الانحرافات التي تحدث في سلوك المتغيرات التفسيرية بالأجل القصير عن التوازن يتم تصحيحها في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل. بمعنى أن دالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك تستغرق نحو 21 شهرا للعودة بتجاه قيمتها التوازنيه بعد حدوث إي صدمة نتيجة تغير في سلوك المتغيرات التفسيرية.

(الجدول 6): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(CPI(-1))	1.617400	0.114254	14.15614	0.0000

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

D(CPI(-2))	-0.795906	0.205678	-3.869675	0.0047
D(CPI(-3))	1.555438	0.163730	9.500002	0.0000
D(DBG)	-0.000135	0.022744	-0.005931	0.9954
D(DBG(-1))	-0.246005	0.037178	-6.616869	0.0002
D(DBG(-2))	-0.325375	0.038551	-8.440063	0.0000
D(DBG(-3))	-0.305502	0.032906	-9.283975	0.0000
D(DBG(-4))	-0.222375	0.021600	-10.29511	0.0000
D(DM1)	-0.216200	0.083313	-2.595021	0.0319
D(DM1(-1))	0.645757	0.104442	6.182905	0.0003
D(DM1(-2))	0.401992	0.098799	4.068766	0.0036
D(DM1(-3))	0.365946	0.095291	3.840278	0.0049
D(DM1(-4))	0.206731	0.062762	3.293906	0.0110
D(EXR)	-0.090424	2.926469	-0.030899	0.9761
D(EXR(-1))	13.36290	2.650180	-5.042261	0.0010
D(EXR(-2))	-22.83855	2.576605	-8.863817	0.0000
D(EXR(-3))	-16.46510	2.641276	-6.233765	0.0003
D(EXR(-4))	-30.58674	6.315442	-4.843167	0.0013
D(D1)	4.690136	4.215011	1.112722	0.2981
D(D1(-1))	-16.20775	4.544207	-3.566685	0.0073
D(D1(-2))	-7.028671	3.981844	-1.765180	0.1155
CointEq(-1)*	-0.530537	0.061168	-8.673478	0.0000
R-squared=0.968100				
Adjusted R-squared= 0.916570				
Durbin-Watson stat=1.613574				

7.2.6. اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج المقدر "Ramsey – Reset".

يقيس اختبار (Ramsey Reset) مدى ملائمة وسلامة تصميم النموذج المقدر، ويوضح (الجدول 7) نتائج هذا الاختبار، حيث ظهرت القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار فيشر (T-F) = 4.199436 عند مستوى معنوية 0.079 وهي أكبر من 5% بالتالي فإنه يمكن قبول الفرض الصفري الذي ينص على إمكانية قبول الشكل الدالي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة عند مستوى معنوية 5% ما يدل على أن البيانات المستخدمة في النموذج خالية من أي تغيرات هيكلية خلال الفترة قيد الدراسة.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 20 / ISSUE 1 (2026) (2026) المجلد 20/ العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

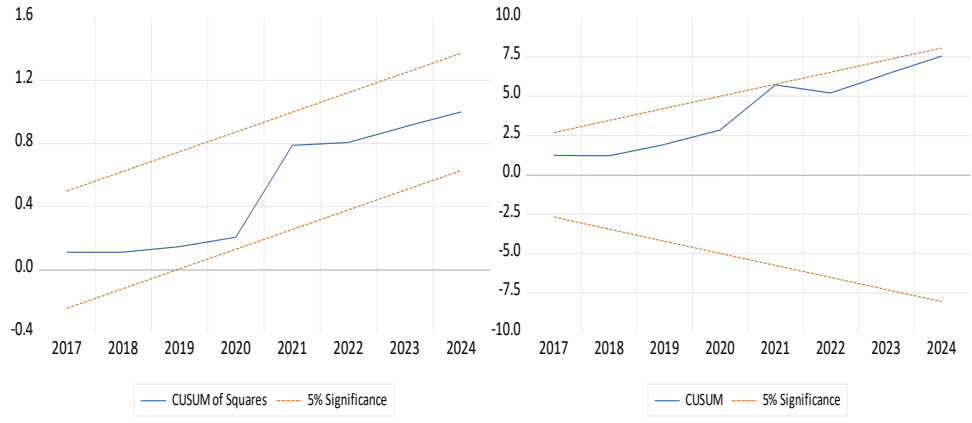
(جدول 7) يوضح نتيجة اختبار ملائمة توصيف النموذج "Ramsey RESET test "

Probability	Df	Value	–
0.0796	7	2.049253	T-statistic
0.0796	(1, 7)	4.199436	f-statistic
0.0000	1	16.44836	Likelihood ratio
F-test summary			
Mean Squares	Df	Sum of sq.	–
61.70950	1	61.70950	Test SSR
20.57156	8	164.5725	Restrictied SSR
14.69471	7	102.8630	Un restrictied SSR

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثون بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12.

8.2.6. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج "Cusum ,Cusum Of Squares Test " .

يفسر اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج " Cusum"سلوك المجموع التراكمي للبواقي ويحلل اختبار" Cusum Of Squares"سلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، وتظهر نتيجة هذه الاختبارات في شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال حدود الثقة 5%، وبالتالي يمكن تقدير معاملات ثابتة للنموذج على طول المدة الزمنية قيد الدراسة من دون الحاجة إلى تقسيمها إلى فترات بسيطة. ويوضح "الشكل 2" نتيجة الاختبار التي أظهرت بأن منحنى الأخطاء للنموذج المقدر يتحرك داخل مجال حدود فترة الثقة.



"الشكل 2": يوضح نتيجة اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة"Cusum ,Cusum Of Squares Test "

المصدر: مخرجات برمجة Eviews.12

قائمة المراجع

1. أحمد، خالد إبراهيم سيد، والسيد، مصطفى حسني، البرماوي، أدهم محمد. (2023). *أثر الدين العام على التضخم عبر قناتي سعر الصرف وعرض النقود –دراسة قياسية للاقتصاد المصري*، المجلة العلمية الجارة والتمويل، ع.3، ص-ص: 888-943.
2. الحوتة، أحمد علي. (2017). *العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقود والتضخم-حالة ليبيا (1980-2005)*"، مجلة جامعة البحر المتوسط، ع.3، ص-ص2-14.
3. الحوتة، أحمد علي. (2021). *محددات التضخم في الاقتصاد الليبي*، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، م.40، ع. 1، ص-ص:1-18.
4. الحويج، حسين فرج. (2025). *الدين العام المحلي وعلاقته بمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي*، مجلة جامعة درنه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م.3، ع.6، ص-ص:593-602.
5. دلعاب، أبوبكر خليفة، وباللوازيم، حسين عبد الكريم. (2021). *أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980-2019)*، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية- المرج، ع.51، ص-ص:1-22.
6. الدوسكي، خليل غازي، وحسن، محسن محمد، وأمين، محمد أمين. (2021). *قياس وتحليل أثر بعض أدوات السياسة المالية على التضخم في العراق للمدة 2004-2020*، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، م.9، ع. 4، ص-ص:918-927.
7. ديوان المحاسبة. (2020). التقرير السنوي، طرابلس –ليبيا.
8. ديوان المحاسبة، *التقرير السنوي العام*، أعداد مختلفة.
9. ساسي، سامي عمر. (2025). *اختبار العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفتر 1990-2020*، مجلة دراسات اقتصادية، م.19، ع.1، ص-ص: 227-243.

10. الشاذلي، آلاء أحمد محمد، السيد، آلاء خالد حلمي، عبد الجواد، بسنت رضا السيد، محمد، سلمى فاضل خلاف، سالم، سمر لملوم أحمد، راشد، محمد إبراهيم. (2023). *أثر عجز الموازنة العامة على معدلات التضخم في مصر1990- 2020*، المركز الديمقراطي العربي، الموقع على شبكة المعلومات الدولية https://www.democraticac.de/ ?p=91091، [2025/10/1: 14:30].

11. صيد، فالح. (2021). *أثر العجز الموازني على التضخم في الجزائر للفترة 2000-2018 باستخدام نموذج Ardl*، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، م.12، ع.1، ص-ص: 165-178.

12. عبد الكريم، مؤمن. (2022). *قياس أثر عجز الموازنة على معدل التضخم بالجزائر للفترة 1980-2020*، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، م. 5، ع.2، ص-ص:60-77.

13. العدل، ضياء فتحي. (2024). *الأثر التضخمي للدين العام في مصر خلال الفترة 1997-2022*، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، م.5، ع.1، ص-ص:453-478.

14. العيد، سعد أولاد. (2012). *دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2010*، مجلة دراسات – العدد الاقتصادي لجامعة الأغواط، ص-ص: 215-236.

15. قسميوري، كفية، وهادية، بن قدورة، نريمان، علوي شمس. (2020). *واقع العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2016*، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، م.9، ع.2، ص-ص: 155-176.

16. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي – قسم الحسابات القومية. (2008). *نشرة الحسابات القومية للفترة (2006-2016)*، طرابلس- ليبيا.

17. إدارة البحوث والإحصاء، *الإحصاءات النقدية خلال الفترة (1966-2024)*، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس- ليبيا.

18. إدارة البحوث والإحصاء، *الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017)*. مصرف ليبيا المركزي، طرابلس- ليبيا.

19. إدارة البحوث والإحصاء، *التقرير الاقتصادي*، أعداد مختلفة، مصرف ليبيا المركزي- طرابلس- ليبيا.

20. مكيد، علاء، عشيط، علاء الدين. (2017). *أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري 1990-2015*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع.89-79، ص-ص:72-92.

21. موسى، منال جابر. (2021). *العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص-ص: 361-408.

22. وزارة التخطيط. (2022). *نشرة الحسابات القومية للفترة (2006-2019)*، طرابلس- ليبيا.

المراجع الانجليزية

1. A.F. Thahara & M.N.F. Washima. (2019)."*THE IMPACT OF PUBLIC DEBT ON INFLATION : A CASE STUDY OF SRI LANKA*", Proceedings of 9th International Symposium (Full Paper), South Eastern University of Sri Lanka, Oluvil. 27th – 28th November 2019, pp :1192-1196.
2. Ahmad, Muhammad Javed, Sheikh, Muhammad Ramzan, Tariq, Khadija. (2012). *"Domestic Debt and Inflationary Effects: An Evidence from Pakistan*", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 2 No. 18; pp256-263.
3. Aimola, Akingbade U. and Odhiambo, Nicholas M. (2021)."*Public debt and inflation : empirical evidence from Ghana*, DEVELOPMENT STUDIES RESEARCH", VOL. 8, NO. 1, PP.1–13.
4. Aimola, Akingbade U.; Odhiambo, Nicholas M. (2021): "*Public debt and inflation nexus in Nigeria: An ARDL bounds test approach*", Cogent Economics & Finance, ISSN 2332-2039, Taylor & Francis, Abingdon, Vol. 9, Iss. 1, pp. 1-20.
5. BILDIRICI, Melike, ERSIN, Ozgur Omer. (2007)."*DOMESTIC DEBT, INFLATION AND ECONOMIC CRISES: A PANEL COINTEGRATION*

APPLICATION TO EMERGING AND DEVELOPED ECONOMIES, Applied Econometrics and International Development, Vol.7, No1, pp:31-47.

6. Bon, Nguyen Van. (2015). "*THE RELATIONSHIP BETWEEN PUBLIC DEBT AND INFLATION IN DEVELOPING COUNTRIES*: EMPIRICAL EVIDENCE BASED ON DIFFERENCE PANEL GMM", Asian Economic and Social Society, Volume 5, Issue 9, pp. 102-116.
7. Bulawayo, Maio, Chibwe, Francis & Seshamani, Venkatesh. (2018)."*The Impact of Budget Deficits on Inflation in Zambia*", Journal of Economics and Development Studies, Vol. 6, No. 2, pp: 13-23.
8. Eita, Joel Hinaunye, Manuel, Victoria, Naimhwaka, Erwin, Nakusera, Florette, *The Impact of Fiscal Deficit on Inflation in Namibia*, Journal of Central Banking Theory and Practice,1, pp. 141-164.
9. Ekong, Christopher Nyong, Umoh, Okon Joeseph, Akpan, Ofonime Moses. (2025)."*Public Debt, Government Spending and Inflationary Pressure in Nigeria: Ascertaining the Threshold Leve"l*, INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH AND INNOVATION IN SOCIAL SCIENCE (IJRISS) Volume IX Issue IV, pp:2454-6186.
10. Ezeanyeji, Imoagwu Chika Priscilla and Ejefobihi, Ugochukwu Frank. (2019)."*Public Debt and inflation in Nigeria: An econometric analysis*", International Journal of Applied Research, Vol.5, No.3, pp.219-224.
11. Ibebi, Charles & Emmanuel, Benson. (2023)."*An Empirical Analysis of Public Debt and the General Price Level in Nigeria*", Journal of Business and African Economy, Vol. 9. No. 2, pp: 50-68.
12. Joseph, Cornel and Mbise, Miraum. (2025)". *A Revisit of the Causal Effect of Debt Burden on Inflation Dynamics in Tanzania*", Tanzanian Economic Review, Vol. 15, No. 1, pp:127-148.

13. Kaur, Balbir and Mukherjee, Atri"(2020)."*Debt-Inflation Dynamics in India*", Asian Journal of Economics and Finance. Vol. 2, No.2, pp: 153-175.

14. Marshal, IWEDI. (2020)."*Granger Causality Analysis between Domestic Debt and Inflation in Nigeria*", JOURNAL OF DEVELOPMENT ECONOMICS AND FINANCE, Vol. 1, No. 1, pp:135-149.

15. Obeng, Solomon Hanson & Abotsi, Anselm Komla. (2024)."*Fiscal Deficits and Inflation in Ghana*, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 14, No.1, pp: 154-163.

16. Odior, E., S., & Arinze, S. (2017)."*The dynamics of inflation, public debt and exchange rate in Nigeria*", Business and Economic Quarterly, 1, 19–34.

17. Okafor, Victor Ikechukwu; Godspower, Jennifer Odinakachi; Obizuo, Chinwendu Judith. (2021)."*An Empirical Analyses of the Effect of National Debt on Inflation Rate in Nigeria*, International Journal of Advanced Finance and Accounting, Vol. 2., No. 1 | pp. 16-29.

18. ŞAHİN, Begüm ERDİL. (2019)."ANALYSIS OF THE RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION", BUDGET DEFICIT AND MONEY SUPPLY IN TURKEY BY ARDL APPROACH: 1980-2017, Journal of Life Economics Cilt / Volume 6, Sayı / Issue 3, pp: 297-306.

19. Siddiqui, T, A., Iftikhar, K & Naqvi, S, K, A. (2022). *"The Impact of Public debt on Inflation in Pakistan*", Competitive Social Science Research Journal (CSSRJ), 3(2), pp:392-402.

20. Ssebulime, Kurayish, and Edward, Bbaale. (2019)."*Budget defcit and infation nexus in Uganda 1980–2016: a cointegration and error correction modeling approach* Economic Structures Volm.8, No3, pp:1-14.

21. Mehmeti, I., & Deda, G. (2022*). "Econometric evaluation of public debt on inflation : evidence from Kosovo and North Macedonia*. Journal of Liberty and International Affairs, 8(3), pp : 171-187.
22. Talknice Saungweme, Nicholas M. Odhiambo. (2022)."*Public debt and inflation dynamics: Empirical evidence from Zimbabwe*, Croatian Review of Economic, Business and Social Statistics (CREBSS), Vol. 7, No. 2, pp: 14-30.
23. Veiga, J. L., Ferreira-Lopes, A. & Sequeira, T. N. (2016). *"Public debt, economic growth, and inflation in African economies*", South African Journal of Economics. 84 (2), 294-322.
24. Yien, Lim Chia, Abdulla, Hussin and Azam, Muhammad. (2017)."*Granger Causality Analysis between Inflation, Debt and Exchange Rate : Evidence from Malaysia*", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 7, No.1, pp. 189–196.
25. Mehdi, Safdari, Reza, Motiee. (2011)."*Relationship between Government Budget Deficits and Inflation in the Iran's", Economy* Information Management and Business Review Vol. 2, No. 5, pp. 223-228.